إنتباه …؟ ما يحدث بتازة ليس طبيعي

إنتباه …؟ ما يحدث بتازة ليس طبيعي
ثم إخماد شرارة حي التقدم ، قبلها كان رئيس المجلس الجماعي بتازة متابع بتهمة الفساد الإنتخابي ، الملف الذي عرف جلسات فاقت المتوقع ، على إثر ذلك أي أحداث تازة ، ثم استقدام محمد فتال عاملا على إقليم تازة .
الرجل عمل على إرجاع الأمور لنصابها رفقة الكاتب العام البدراوي ، كان الرئيس المتابع بالفساد الإنتخابي حميد كوسكوس يترقب كل خطوات العامل محمد فتال ، لكن الأمن وإرجاع الثقة للسكان كان أبرز محور يهم إقليم تازة آنذاك .

وفي إطار التعيينات من قبل قبل وزارة الداخلية ، ثم تعيين عامل جديد على إقليم تازة ، وورث العامل الجديد كل الملفات الذي بدأ فيها السيد محمد فتال خلفا للعامل عبدالغني الصبار الذي عاش أحداث تازة .
باشر العامل الجديد عبدالغني السمطي مهامه ، وأجريت الإنتخابات الأخيرة ، وكان أبرز حدث وقع ، هو إعتصام الحركة والعدالة والتنمية أمام مقر مدير الشؤون الداخلية بالعمالة ، السيد المرجاني ، بعدها تسرب تسجيل مصور بينه وبين المنتخبين ونشر …؛ ثم تنقيل مدير الشؤون الداخلية الى الدار البيضاء ، وباشرالمسئوول الجديد عن قسم الشؤون الداخلية بالعمالة مهامه .
فاز عبدالواحد المسعودي برئاسة المجلس الإقليمي بتازة ، وجمال المسعودي برئاسة المجلس الجماعي بتازة ، كان كل شيء سمن على عسل بين الحركة والعدالة والتنمية والتقدم والإشتراكية والأحرار ، وبقي حزب الإستقلال والبام في المعارضة ، شهيت البعض بدأت تنظر للرئاسة ، كوسكوس حميد يشق الطاعة ويهرب للأمام من أجل المناورة فقط …؛ المجلس وقراراته تتعطل لمدة سنة …؛ قسم التعمير كان مربط الفرس

للجميع الى اليوم ..؛ كوسكوس حميد يتقرب من محمد بوداس ويبق عينه على العدالة والتنمية وذلك من خلق شرخ بين عبدالواحد المسعودي ومحمد بودس والرابح العدالة والتنمية وحميد كوسكوس ، لماذا ، لأن الرئاسة لا زالت بيد الأغلبية القديمة ، أما المعارضة تستغل من قبل كوسكوس حميد لتذويب الوقت وربحه لإجراء إنتخابات مقبلة …؛ إذن من هو الذي يتحرك هنا لخلق صراع سياسي وهمي لتعطيل المؤسسات …؟ هكذا يعيش العمال مع المنتخب …؛
باشا المدينة السيد بلغيث غادر المكتب منذ مدة الى اليوم ..؛ الله يشافيه آمين ، إذن باشا المدينة غادر تازة ، رئيس الشؤون الداخلية كذلك غادر الى الدار البيضاء ..؛ المجالس المنتخبة بعضها يعيش توترمجاني وتحقير للصوت الذي أدلى به المواطن ..؛ بلدية تازة نموذج ..؛
إذن تازة تعيش شيء غير عادي، ثلاث عمال عاشوا أحداث سياسية ، والمنتخب بقي مكانه ويحتفظ بألعابه من أجل خلق المزيد من التوتر .
بقي أن نشير، أن الوافد الجديد عبدالواحد المسعودي رئيس المجلس الإقليمي لتازة هو المقصود في اللعبة، لأنه بمعية بودس محمد خلقا توازنا سياسيا وهذا هو السبب الحقيقي الذي يخيف حميدكوسكوس مع حلفه القديم العدالة والتنمية ..؛
عبدالحق خرباش

طانطان .. توقيف موظف شرطة اعتدى على زميله في الشارع العام

hakikanews.net

أوقفت مصالح المنطقة الإقليمية للأمن بطانطان، زوال يوم الأحد، موظف شرطة برتبة

حارس أمن، يوجد في فترة استيداع مرضي طويل الأمد جراء معاناته من مرض نفسي، وذلك بعد تعريضه مقدم شرطة لاعتداء بالسلاح الأبيض أثناء أدائه لمهامه بالشارع العام.

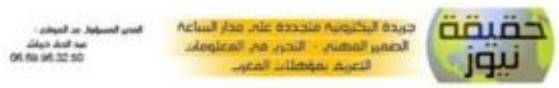

وأبرزت المديرية العامة للأمن الوطني، في بلاغ، أن المعطيات الأولية للبحث تشير إلى قيام المشتبه فيه بتعريض الضحية لاعتداء بالسلاح الأبيض على مستوى العنق، دون سبب ظاهر أو معروف، بشارع الحسن الثاني بنفس المدينة، أسفر عن إصابة هذا الأخير بجروح خطيرة نقل على إثرها إلى المستشفى قصد تلقي العلاجات الضرورية.

وأضاف البلاغ أنه تم توقيف المشتبه فيه ووضعه رهن إشارة البحث الذي تشرف عليه النيابة العامة المختصة، وذلك لتحديد الظروف والملابسات المحيطة بهذا الاعتداء.

وخلص البلاغ إلى أن المدير العام للأمن الوطني قد أصدر تعليماته للمصالح المختصة قصد التكفل بكل مايتعلق بعلاج موظف الشرطة

الضحية، مع تحمل كافة النفقات والمصاريف الناتجة عن التدخلات الطبية التي تتطلبها حالته الصحية.

المصدر : ميدي1تيفي ومع

أخطرنصاب في يد رجال الأمن بطنجة

أخطرنصاب في يد رجال الأمن بطنجة

الصورة تعبيرية

تمكنت فرقة الشرطة القضائية بمنطقة بني مكادة بمدينة طنجة، في الساعات الأولى من صباح اليوم السبت، من توقيف شخص يبلغ من العمر 41 سنة، وذلك للاشتباه في تورطه في ارتكاب أفعال النصب وانتحال صفة ينظمها القانون.

وأبرزت المديرية العامة للأمن الوطني، في بلاغ، أن عمليات التفتيش التي أجريت بمنزل المشتبه فيه، وكذا داخل سيارته الخاصة، أسفرت عن ضبط أصفاد معدنية مهربة من الخارج، و 12 جهازا للاتصال اللاسلكي، و 45 بطاقة مزيفة خاصة بممارسة مهنة الصحافة والانتماء لرابطة الشرفاء ومتابعة الدراسة بكلية الحقوق، و 6 طوابع بريدية مزورة، و 17 بطاقة تتعلق بجمعيات مدنية وهمية، بالإضافة إلى 6 شواهد ودبلومات جامعية مزورة تتضمن هويته.

وأضاف البلاغ أنه تم العثور بحوزة المشتبه فيه على قبعة خاصة بزي عسكري، و طابع إداري في اسم طبيب، بالإضافة إلى العشرات من الأجهزة الإلكترونية والمعلوماتية، التي تتنوع ما بين لوحات إلكترونية، وحواسيب محمولة، وهواتف نقالة.

وخلص المصدر ذاته إلى أنه تم الاحتفاظ بالمشتبه فيه تحت تدابير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، ورصد جميع الأفعال الإجرامية التي يحتمل أن يكون قد اقترفها أو شارك في اقترافها.

أمير المومنين يوجه رسالة سامية إلى وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى

أمير المومنين يوجه رسالة سامية إلى وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة

الرباط –
ذكر بلاغ للديوان الملكي أن أمير المومنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، وجه رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها جلالته توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة، من أجل الحفاظ عليها وتثمينها وحسن تدبيرها.

وفي ما يلي نص بلاغ الديوان الملكي بهذا الخصوص ..

"في إطار العناية الموصولة، التي ما فتئ مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، يوليها للحقل الديني، ولاسيما قطاع الأوقاف، وجه جلالته أعزه الله، رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسيد رئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة، من أجل الحفاظ عليها وتثمينها وحسن تدبيرها، وذلك اعتبارا لأهدافها النبيلة، ولإسهامها القوي في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، فضلا عن رمزيتها الروحية، ومكانتها في مجال الأعمال الخيرية وترسيخ التضامن الاجتماعي.

وبهذه المناسبة، ذكر أمير المؤمنين بالمبادرات التي اتخذها جلالته، من منطلق مهامه الدينية والدستورية، للارتقاء بمؤسسة الأوقاف، سواء في ما يتعلق بإطارها القانوني، أو بآليات التسيير والمتابعة الخاصة بها، ومن ضمنها إصدار مدونة الأوقاف، وإقامة المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة.

ومما جاء في هذه الرسالة السامية، على وجه الخصوص : "وتحقيقا لهذه الغاية، نذكركم بداية بالأهداف الأساسية لهذا الإصلاح، ألا وهي الحفاظ على أملاك الأوقاف العامة، والرفع من مردوديتها، والنهوض بها، لضمان إسهامها بقدر أكبر في التنمية المستدامة للبلاد، وذلك وفقا لمقتضيات مدونة الأوقاف ولروح الوقف".

وبهذه المناسبة، أصدر جلالة الملك، أمير المؤمنين حفظه الله، توجيهاته التالية:

1. نهيب بالإدارة المكلفة بتدبير هذه المؤسسة، إلى إعداد مشروع استراتيجية على المدى الطويل، تهدف إلى تحديث أساليب تسييرها،

ورفعه إلى نظرنا السديد، داخل أجل ستة أشهر. ويجب أن يصاغ هذا المشروع في سياق يأخذ بعين الاعتبار، الإكراهات الملزمة والفرص المتاحة على حد سواء. كما ينبغي أن يكون مفصلا بما فيه الكفاية من حيث الأهداف المتوخى بلوغها، والوسائل المسخرة، ونوعية الأداء المنشود، مع تحديد جدول زمني دقيق للتنفيذ.

وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية، ضمن أولوياتها، على الجرد النهائي لمجمل الأملاك الوقفية العامة، فضلا عن التدابير الواجب اتخاذها للحفاظ عليها، سواء على المستوى القانوني أو المادي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على سياسة طموحة وواقعية، لاستثمار وتثمين رصيد الأوقاف العامة، مع الحرص على أن تكون كل المشاريع لصالحها.

2. يجب أن تشكل هذه الاستراتيجية، بعد موافقة جلالتنا عليها، مرجعا ملزما للإدارة المكلفة حين وضعها للميزانيات السنوية المتعاقبة، وللمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، في التقييمات الدورية التي ينجزها.

3. لكي تصبح آراء المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، ذات الصلة باحترام الشريعة، ملزمة للإدارة المكلفة بتدبير الأوقاف العامة، فإنها ستخضع، من الآن فصاعدا، لمصادقة المجلس العلمي الأعلى، الذي سيتكفل بإبلاغ قراره لكل من إدارة الأوقاف والمجلس المكلف بالمراقبة.

4. يتعين على إدارة الأوقاف العامة أن تلتزم التزاما تاما بالمساطر وبالإجراءات المتعلقة بتنظيم الميزانية، وبمجال المالية والمحاسباتية، وكذا بتلك المرتبطة بالنفقات العمومية.

5. يجب أن تحرص الإدارة المسؤولة على تدبير الأوقاف العامة على الاستفادة من الملاحظات والتوصيات الوجيهة التي يقدمها المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، والمتمخضة عن عمليات التدقيق والتقييم الموكولة إليه، قصد تصحيح الاختلالات وأوجه القصور التي يتم الكشف عنها.

6. يتعين على المجلس الأعلى لمراقبة ميزانية الأوقاف العامة، أن يعتمد، من الآن فصاعدا، قاعدة التعارض في تقريره السنوي الذي يرفع إلى نظرنا السديد، بتضمينه جزءا مخصصا لأجوبة الوزير المكلف بالأوقاف.

وفي ختام هذه الرسالة الملكية السامية، دعا أمير المؤمنين كلا من وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف للعمل سويا، كشركاء نموذجيين، في جو يطبعه التعاون التام، من أجل تأهيل الأوقاف العامة، وإنجاح عملية الإصلاح والتحديث التي تعرفها هذه المؤسسة العريقة.

كما أكد جلالة الملك على ضرورة احترام التوجيهات الواردة في هذه الرسالة، داعيا إلى تفعيلها الفوري، وإطلاع جلالته مستقبلا على نتائج التقارير السنوية في هذا الشأن، علما بأن التعديلات الضرورية التي ستعرفها الآلية القانونية ذات الصلة ستصدر عما قريب".

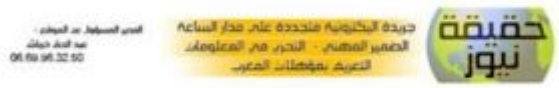

رفض أي تعليمات تصدر من جهات أخرى من غير رئاسة النيابة العامة

دعا رئيس النيابة العامة وكلاء الملك في المحاكم إلى رفض أي تعليمات تصدر من جهات أخرى من غير رئاسة النيابة العامة سواء كانت كتابية أو شفوية، ولو تعلق الأمر بطلب معلومات حول ملفات قضائية أو قضايا رائجة بالنيابات العامة أو بالمحاكم، من طرف جهات غير مختصة أو غير معنية بتلك الملفات

وأضاف الوكيل العام للملك في دورية الوكلاء العامين حول إحترام التسلسل الإداري

وشدد رئيس النيابة العامة على ضرورة عدم مغادرة مقر العمل إلا في الحالات التي تكون الدعوات الموجه إليكم تحمل تأشيرة الرئاسة، والتي يتعين إشعارها كذلك بكل الدعوات الأخرى الموجهة إليكم وإلي باقي أعضاء النيابة العامة من أجل الحصول على إذن لتلبيتها مراعاة لإلتزاماتكم المهنية .

ويأتي قرار عبد النباوي بعد ملاحظته أن بعض المسؤولين القضائيين على النيابات العامة يغادرون أماكن عملهم لحضور إجتماعات أو لقاءات أو المشاركة في لجن أو ندوات مختلفة بدعوات من جهات أخرى ولأسباب متعددة دون إشعار رئاسة النيابة العامة بذلك وهو ما يؤثر على سير العمل جراء تغيبهم عن مكاتبهم من جهة ويمس بالإنضباط التسلسلي لهياكل النيابة العامة من جهة أخرى ».

وفي ختام دوريته أكد على « أهمية هذه التعليمات في تجسيد إستقلال السلطة القضائية التي أنتم مؤتمنون عليه ولا سيما فيما يرجع

لكيفية سير النيابة العامة وعلاقتها برئاستها، فإني أطلب منكم الحرص على تنفيذه بدقة وإشعاري بجميع ما يعترض تطبيقها من صعوبات ».

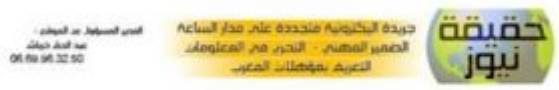

ثلاثة مشاريع تنموية في مجالات الماء الصالح للشرب والبنيات التحتية الطرقية

تستفيد جهة فاس مكناس ، من ثلاثة مشاريع تنموية في مجالات الماء الصالح للشرب والبنيات التحتية الطرقية، ستكلف غلافا ماليا إجماليا يناهز 104.91 مليون درهم.

وتتمحور هذه المشاريع التي شكلت موضوع اتفاقيات صودق عليها، هذا الأسبوع، خلال دورة استثنائية لمجلس جهة فاس-مكناس، حول تزويد دواوير الجماعات الترابية مولاي يوشتى وبوشابل واجبابرة بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد الوحدة بتاونات، بغلاف مالي يفوق 64.86 مليون درهم من تمويل كلي لمجلس جهة فاس-مكناس، وذلك في إطار برنامج التنمية القروية برسم سنة 2018.

ويتمثل المشروع الثاني في إنجاز محاور طرقية بعمالة مكناس وإقليم صفرو في إطار برنامج التنمية القروية للسنة المقبلة، وسيكلف استثمارا إجماليا قيمته 5، 32 مليون درهم. أما المشروع الثالث فيهم تزويد الشطر الأول من مركز عين لحنوش (إفران) بالماء الشروب بغلاف مالي يناهز 7.55 مليون درهم، وسينجز بشراكة مع مجلس الجهة الذي سيساهم بما مجموعه 3.77 مليون درهم.

مكناس إعفاء المسؤولين

كشفت عمليات فحص وتفتيش قامت بها كتابة الدولة المكلفة بالنقل لأحد مراكز تسجيل السيارات بمكناس، عن وجود أكثر من 90 بالمائة من المرشحين لامتحان الحصول على رخصة السياقة، لا تتوفر فيهم الشروط القانونية. مما أسفر عن إحالة المسؤولين عن

تلك الخروقات إلى التحقيق.

في إطار تتبع سير امتحانات الحصول على رخص السياقة، ذكر بلاغ صادر اليوم الثلاثاء، بأن لجنة عن كتابة الدولة المكلفة بالنقل، قامت بزيارة إلى مركز تسجيل السيارات بمكناس قصد افتحاص وتدقيق الملفات المبرمجة. وأسفرت النتائج الأولية عن وجود العديد من الخروقات التي شابت عملية اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة بهذا المركز خلال الأيام الأخيرة.

ويضيف البلاغ أن أكثر من 90 في المئة من المرشحين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية المعمول بها. وعلى هذا الأساس، قررت الوزارة إعفاء المسؤولين عن هذه الخروقات وإحالتهم على التحقيق، إضافة لاستكمال مجريات التحقيق للوقوف على كافة الاختلالات القانونية والمسطرية التي اعترت هذه العملية، بحسب البلاغ ذاته.

وبناء على ذلك، يضيف البلاغ أنه تقرر"اتخاذ كافة التدابير الجزائية والانضباطية في حق المتورطين في هذه الخروقات وفق المقتضيات القانونية، عبر إحالة الملفات على القضاء في حالة ثبت لديها وجود خروقات تستدعي متابعة قضائية".

من جهة أخرى، تعلن وزارة التجهيز والنقل أنه سيتم ابتداء من يوم الأربعاء 3 يناير 2018 الإعلان عن لائحة المرشحين لاجتياز الامتحان النظري، والذين تتوفر فيهم الشروط القانونية الجاري بها العمل.

شركة التنمية الإقليمية بتازة

شركة التنمية الإقليمية بتازة
أسست الشركة بناء على ظهائر شريفة ، تحت عدد 1.75.168 المتعلق باختصاصات العامل ، وظهير 15.84 المتعلق بالعمالات والأقاليم .
لتمكين الجماعات الترابية التابعة للإقليم ، من إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار ميزانيتها ، من أجل بناء المسالك والطرق بالجماعات .
إنخرطت ا لجماعات في الشركة من أجل الإستفادة من خدماتها ، ج كلدمان ،ج أولاد أشريف ، ج أولاد أزباير ، ج بني لنت ، برارحة ، الطايفة ، ج أجزناية ج، كاف الغار ، مطماطة ، غ الغربية .
تتكون الشركة من مجلس إداري يدير أشغالها، ولها مقر رئيسي بتازة السفلى .
تخول الشركة للمتعاقدين طبقا لبرنامج التعاقد اللجوء للتحكيم في حال نزاع ، إما للعامل ، أو القضاء .
عبدالحق خرباش

ثانويات الزيتون التأهلية بإقليم تازة في أمس الحاجة للإنصات
توصلت الجريدة بشكاية ، تطلب من الجهات المختصة، ملئ الخصاص ، بعدما ثم الإتفاق بين السلطة ، والمدرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بإقليم تازة ، والجماعة الترابية أولاد ازباير .
يتعلق الأمرب ، منصب حارس عام ، مقتصد ، حارس للأمن ، تسييج الصور المحيط بالمؤسسة .
عبدالحق خرباش

الخدمة في كافة المؤسسات الكاليزاسيون .

لم يعد تصحيح الإمضاء ـ الكاليزاسيون،مقتصرا على الجماعات الحضرية والقروية،إذ بات ممكنا الحصول على هذه الخدمة في كافة المؤسسات .

فابتداء من يوم غد الثلاثاء، ستنتهي معاناة المواطنين مع "ليكاليزاسيون"، حيث من المقرر أن يدخل المرسوم الحكومي، المتعلق بكيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها حيز التنفيذ.

وسيصبح بإمكان المواطنين، أو مرتفقي الإدارة، التي تقدم خدمة عمومية التصديق على نسخ الأصول من طرف الإدارة نفسها، التي أصدرت الوثيقة الأصلية، عوض التوجه إلى المقاطعة، أو الجماعة الحضرية، أو القروية لكي يشهد الموظف الجماعي على صحة، أو مطابقة الأصل للنسخ.

وتنص المادة الأولى من المرسوم على أنه، بالإضافة إلى صلاحية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، المخولة بموجب النصوص التشريعية، أو التنظيمية، الجاري بها العمل لكل من رئيس مجلس الجماعة، والسلطات القضائية، والقنصلية، والإدارية، وغيرها من السلطات، والهيآت، وكل جهة أخرى، فإنها تؤهل الإدارة إلى القيام بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

وتقوم الإدارة بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، كلما تعلق الأمر بوثائق مطلوبة للحصول على خدمة عمومية، تقدمها هذه الإدارة، في حدود الاختصاصات الموكولة إليها، للمرتفقين، أشخاصا ذاتيين كانوا، أو اعتباريين. ويتم الاشهاد من قبل الإدارة على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، سواء كانت صادرة عنها، أو أي إدارة أخرى.

ولا يمكن لأي إدارة مطالبة المرتفقين بنسخ من الوثائق المشهود بمطابقتها لأصولها، إلا إذا تعلق الأمر بتلك اللازم الإدلاء بها، من لدنها، من أجل الاستفادة من الخدمة العمومية المطلوبة، كما لا يمكن مطالبة أي إدارة من الإدارات بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، إذا كانت غير صادرة عنها، أو لا تتعلق بالخدمة العمومية، التي تقدمها، بحسب المصدر ذاته.

ويروم هذا الإجراء تحسين الخدمات الإدارية من خلال الاستجابة للحاجيات الجديدة، والمتزايدة للمرتفقين، وكذا إعادة النظر في أشكال التسيير الإداري، وتحسين الإجراءات، والتدابير المعتمدة، لتقديم الخدمات العمومية الإجرائية، باعتماد إجراءات بديلة قادرة على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

وكان مجلس الحكومة قد صادق خلال اجتماعه الأسبوعي، شهر غشت من السنة الماضية، برئاسة رئيس الحكومة سعد الدين العثماني على مشروع مرسوم رقم 2-17-410، الذي يحدد كيفيات الاشهاد على مطابقة النسخ لأصولها، والذي تقدم به الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

العاهل المغربي يوجه رسالة إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

ميدي1+و.م.ع

وجه العاهل المغربي الملك محمد السادس، رسالة سامية إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي ما يلي نص الرسالة:

"الحمد لله وحده،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى جمهورية السنغال الشقيقة بأحر التهاني وأصدق المتمنيات بمناسبة تجديد الثقة فيها لرئاسة اللجنة الموقرة للمرة الثانية والأربعين على التوالي.

وإن هذه الثقة التي وضعتها المجموعة الدولية في السنغال، إنما هي تجسيد للدور الذي يضطلع به هذا البلد الشقيق على الساحة الدولية، واعتراف من المحفل الأممي به كفاعل مهم داخل الأسرة الدولية، ولا أدل على ذلك قيادته لتحرك داخل مجلس الأمن الدولي، أفضى إلى تبني القرار رقم 2334 بتاريخ 23 ديسمبر 2016، الذي اعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير قانونية وباطلة الأثر.

لقد دأبنا في مثل هذا اليوم على توجيه رسالة إلى لجنتكم الموقرة لتجديد موقف المملكة المغربية ودعمها الثابت والموصول للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نجدد لأعضاء اللجنة المحترمين تقديرنا لجهودهم المخلصة على درب إشاعة الوعي بضرورة الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإحقاق المشروعية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.
حضرات السيدات والسادة،

لقد ختمنا رسالتنا في السنة الفارطة بنبرة أمل على أن تكون سنة 2017 سنة خروج مسلسل السلام من حالة الاستعصاء والجمود وأن يكون الضوء قد لاح في نهاية النفق الطويل للقضية الفلسطينية التي طال أمد حلها. غير أنه وللأسف الشديد، يبدو السلام متعثرا وبعيد المنال، بشكل تزداد معه المخاوف والهواجس من مستقبل مجهول للمنطقة، خاصة وأن الواقع على الأرض، والذي تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكريسه كل يوم، يشي بنية لإقبار حل الدولتين، الذي توافق عليه المجتمع الدولي، كحل وحيد للقضية الفلسطينية، وتعميق وترسيخ مبدأ الدولة الواحدة بنظامين، الأبرتايد،.

لقد كان أملنا وأمل الفلسطينيين وجميع الأحرار في العالم أيضا، في أن تكون سنة 2017 سنة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتفرغ لاستحقاقات السلام. بيد أننا نلاحظ مسعى لدى الطرف الآخر، مسعى لصرف الانتباه إلى مسائل جانبية، هي بكل تأكيد، نتاج طبيعي للسياسة الاستعمارية والتمادي في تكثيف الاستيطان، اللذين يشكلان أرضية خصبة للعنف والتطرف.

فعوض تعاطي الحكومة الإسرائيلية بإيجابية مع مبادرة السلام العربية والمبادرات الدولية الأخرى، وخاصة خارطة الطريق لسنة 2003 التي تبناها مجلس الأمن، والمبادرة الفرنسية التي ترتب عليها مؤتمر باريس للسلام في مطلع هذه السنة، لإنقاذ حل الدولتين، واجهت كل تلك المبادرات بالرفض، دون تقديم بدائل وحلول بناءة لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، تفضي إلى حل قائم على دولتين تعيشان جنب إلى جنب في أمن وسلام.
حضرات السيدات والسادة،

إن الوضع على الأرض الفلسطينية يحفل كل يوم بانتهاكات ترتكب ضد الفلسطينيين، تتجلى في مصادرة حقهم في حرية التنقل والتعبير، وتوسع دائرة الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز لفترة طويلة دون محاكمات، وإساءة معاملة الأسرى، فضلا عن التوغلات المتكررة في أجزاء كثيرة من الضفة الغربية، وهي ممارسات تلقي على المنتظم الأممي مسؤولية إعمال الآليات الدولية لحماية الشعب الفلسطيني.

ومما لا مراء فيه، أن عدو السلام يكمن في تمدد البناء الاستيطاني غير القانوني، الذي زادت وتيرته بشكل مقلق منذ مطلع سنة 2017، فضلا عن شرعنة البؤر الاستيطانية بأثر رجعي، وفي تحد سافر لقرارات مجلس الأمن، وانتهاك لكل المواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مما يجعلنا نطرح سؤالا مشروعا حول ما إذا كان

ما يزال هناك مكان لإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل؟

لا شك في أن الإبقاء على هذا الوضع، يشكل خطرا حقيقيا على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويطيل في عمر مصدر التوتر والتطرف وإثارة الأحقاد وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

إننا ونحن نتابع، بقلق بالغ، إمعان الحكومة الإسرائيلية في إجازة مخططات استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الأماكن المقدسة في القدس، لندعو مجلس الأمن وكافة أعضاء الأسرة الدولية إلى سرعة التحرك لإلزام إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، باحترام الوضع القانوني والتاريخي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الحديث عن الدولة الفلسطينية لا يتم بمعزل عن قطاع غزة الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الدولة. فهذه المنطقة من التراب الفلسطيني لازال الحصار الإسرائيلي يطبق عليها منذ عشر سنوات، مما جعل وتيرة إعادة الإعمار فيها بعد العدوان الإسرائيلي عليها سنة 2014، تسير ببطء شديد، مما أثر في مسيرة التنمية، وزاد من معدلات البطالة التي بلغت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى حوالي 60%.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن وجهنا في شهر يوليوز الماضي رسالة إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة بصفتنا رئيسا للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أثرنا فيها الانتباه إلى تمادي السلطات الإسرائيلية في انتهاكاتها الممنهجة في القدس والحرم القدسي لفرض واقع جديد على الأرض، وطالبنا بسرعة التحرك من أجل حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام الوضع القانوني والتاريخي في القدس، والأماكن المقدسة وحذرنا من خطورة تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من صراع سياسي إلى صراع ديني.

وبعد مضي أشهر قليلة على ذلك، ها هي الحكومة الإسرائيلية ترفع الحظر عن زيارات أعضاء الكنيست للمسجد الأقصى المبارك، وتسمح لهم بالدخول إلى الحرم القدسي في القدس الشرقية، تحت حماية الشرطة، وهو قرار يرمي في عمقه وجوهره إلى التمهيد لتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا، غير عابئة بالمناشدات الدولية بعدم تغيير الوضع القانوني في تلك الأماكن.

إن ما تقوم به إسرائيل من تغيير ممنهج للوضع التاريخي القائم في القدس والمسجد الأقصى، هو لعب بالنار، باعتبار أن الممارسات الإسرائيلية من شأنها تأجيج مشاعر العداء الديني الذي يمكن أن يتحول إلى صراع ديني عنيف. ولذلك نجدد مطالبتنا لها باحترام الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات في المدينة المحتلة منذ عام 1967، ونجدد رفضنا لقرار إسرائيل بضمها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المستفيد من حالة الانقسام التي كانت سائدة منذ سنوات بين الأشقاء الفلسطينيين هو الاحتلال الإسرائيلي، والخاسر الأكبر هو الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى الوحدة والعيش الكريم.

ولطالما أكدنا في مناسبات عديدة على ضرورة إنهاء حالة الانقسام والانخراط بصدق وعزيمة في حكومة وحدة وطنية جامعة تنهض بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وتكون مخاطبا وحيدا يحظى بمصداقية عالية لدى المجتمع الدولي لرفع المعاناة والظلم عنه.

واليوم، وبعد سنوات من الانقسام وتشتيت الجهود، توصل الأشقاء الفلسطينيون إلى اتفاق مصالحة لا يسعنا إلا الترحيب به واعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، على درب إنهاء حالة الانقسام واستعادة اللحمة الوطنية، في أفق تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ونأمل في أن يواصل الأشقاء الفلسطينيون تمتين وحدتهم وتقوية صفوفهم خدمة للمشروع الوطني الفلسطيني.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن نافلة القول التأكيد على أن القضية الفلسطينية تعد القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، والإبقاء عليها بدون حل يرهن مستقبل شعوب المنطقة، ويشكل سببا رئيسيا لتغذية التطرف وعدم الاستقرار.

ولذلك أضحى من الضروري تخطي حالة الجمود والضبابية التي تمر بها العملية السلمية، والعمل على إطلاق مفاوضات مجدية ضمن إطار زمني معقول بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى إنهاء الاحتلال، للوصول إلى اتفاق يعالج جميع قضايا الحل النهائي. وفي غضون ذلك، يتعين على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى وفي الحرم القدسي

الشريف، ووقف جميع الإجراءات أحادية الجانب التي تستهدف تغيير الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للقدس الشرقية، واعتبار حدود الرابع من يونيو عام 1967 حدود الدولة الفلسطينية، ووقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي كان آخرها قرار 2334 لعام 2016.

إن دعوتنا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، هي دعوة إلى التشبث بالمشروعية ورفع الحيف عن الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته إلى الحرية والاستقلال والعيش الكريم كباقي شعوب الأرض.

فاستمرار الاحتلال يعتبر وصمة عار في جبين إسرائيل وفي جبين المجتمع الدولي الذي تقع على عاتقه مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية لإنهاء هذا الاحتلال وممارساته غير القانونية فوق الأرض الفلسطينية، والتي تعد أهم الأوراق والمسوغات التي تسوقها التنظيمات الإرهابية لتبرير مشروعها الإجرامي في المنطقة والعالم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".